

## نظرات في كتاب (جناية سيبويه)

د. نبيل أبو عمشة\*

### أولاً: المقدمة.

**ليس** الغرض من هذه النظرات مصادرة حق الآخرين في الكتابة أو النقد، ولو كان المنتقد قواعد اللغة، أو اللغة نفسها، فالعربية لغة هذه الأمة، وأهم مقومات بقائها؛ حظيت عند الأوائل بما لم تحظ به لغة أخرى، ومن حق أبنائها في كل زمان أن يقولوا فيها ما يعتقدون أنه الخير والصالح لها، فهم أهل مكة، وهم أدري بشعابها.

بيد أن الناظر في أمر من يدعون النقد والإصلاح تدخله الريبة فيما يكتبون، وينازعه الشك في أن أهل مكة اليوم -إن كانوا من أهلها حقاً- ما زالوا يعرفون شعابها، أو يعرفون مكة نفسها. ولا ريب أن الجهل بأمر هذه الشعاب فيه من الخطر ما فيه، وأقل ذلك أنه يفضي إلى ضرب من العشوائية والنتية، هذا إذا أحسننا الظن بهم وبما يصنعون، وإلا فإن أمراً قد دُبر بليل، والغرض مما يلهثون وراءه لا يخفى على أحد، فالتخلص من العربية وقواعدها، وإحلال العاميات محلها مقدمة لمحو أبرز معالم شخصية الأمة، وقطع حاضرها عن ماضيها، وجعلها جسداً واهناً لا طاقة له على الصمود أو البقاء تمهيداً للإجهاز عليها.

وبين أيدينا نموذج مما يكتبه هؤلاء، تجاوز فيه المؤلف حدود النقد إلى الهدم والاجتثاث. وما كان هذا الكتاب ليستحق الرد لو نظرنا إلى ظاهره، وهو نقد النحو العربي ممثلاً بسيبويه، ففيه من التهافت ما يغني عن الرد، وقديماً قالوا "الرديء لا يساوي حمولته"، بيد أن مراميهِ أبعد من ذلك، وهو ما سيظهر للقارئ بجلاء.

\* أستاذ مساعد في كلية الآداب، جامعة دمشق.



المسميات في أيماننا المعاصرة<sup>(1)</sup>، ولذا -الدعوة له- لا بد من اعتماد اللهجات بديلاً لهذه اللغة، كما سيأتي بعد قليل.

ولا ريب أنه كلام غريب لا يصدر إلا عن من ينظر إلى اللغة على أنها كائن جامد، وإلا فكيف يطلب من لغة أن تستوعب منذ نشأتها "كافة المسميات في أيماننا المعاصرة".

إن اللغة كائن حي، وهي في كل مرحلة من مراحل حياتها تستوعب بفضل من يتكلمون بها مسميات عصرها، وإن مسّها شيء من الجمود أو الوهن فمن هؤلاء وليس منها، ولعل ما في العربية من علائم الخصوبة يجعلها أكثر اللغات قدرة على استيعاب كل جديد.

وكان حرياً به أن يشعر بشيء من الغيرة عندما يرى لغة كالعبرية، وهي لغة غابت عن ساحة التخاطب أكثر من ألفي سنة، كيف استطاع متعلموها أن ينهضوا بها ويجعلوا منها لغة تواكب العصر، ولعل الذي لا يعرفه المؤلف أن كتب النحو العربي كانت متناً لهؤلاء في بناء قواعد لغتهم، فهل هذا مما جناه سيبويه على غير العربية أيضاً، أم أنها وجدت قوماً يهتمون بلغتهم ويعلنون من قدرها، لأنها الرابط المتين لهم؟؟ لا كالذي تلقاه العربية من أبنائها.

ومهما يكن فقد عرض الكاتب في المقدمة الأسباب التي تدعوه إلى أطراح قواعد العربية، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

1- إن هذه القواعد غير منطقية ولا عقلانية، طالباً من "السادة النحاة وعلماء اللغة أن يوسعوا صدورهم، ويشاركوه في قراءة الكتاب ليعرفوا إذا ما كانت قواعد لغتنا معقلنة أو منطقية" أملاً "أن يحكموا عقولهم وضمانهم"<sup>(2)</sup>.

ولا بأس أن ننتظر حتى يلقي عصاه، فلعل قواعدنا، كما يزعم المؤلف، هي على الوصف الذي يراها عليه.

2- إن هذه القواعد لم تستطع أن تؤدي دورها المطلوب، بينما استطاعت لغتنا العريقة والجميلة!! أن تنتشر لتختلف اللهجات فيها، وعليه فنحن لا نحتاج إلى "أن نتكلم بلغة منمقة مقعدة" بل يكفي اعتماد اللهجات، لأن الأذن تألفها، واللهجة المثلى التي ارتضاها المؤلف أمرها هيّن، إذ "يمكن لأي فرد عربي أن يفهم الحوار في الأفلام والتمثيليات والبرامج المصرية، علماً أنها تتكلم اللهجة المصرية المحكية البعيدة كلياً عما يسمونه اللغة العربية الفصحى"<sup>(3)</sup>.

ولا ريب أن دعوته إلى اعتماد اللهجات ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة، والخوض في هذه المسألة هو من المعاد المكرور، لكن الذي غاب عنه، وربما عن غيره من أصحاب هذه الدعوة، أن

(1) المصدر السابق 15، وانظر 19، 22.

(2) المصدر السابق: 16.

(3) المصدر السابق: 16-17.

القواعد لم تكن في يوم من الأيام سبباً في نشوء اللهجات، فلهجات العربية قديمة، عاشت وترعرعت قبل أن تولد القواعد. وأما لهجة الأفلام والتمثيلات المصرية- ولكي لا نضلها، فقد اختار لنا القديم منها -ففيها راحة للبال لا شك، لكننا لسنا بحاجة بعدها إلى لغة علم أو اقتصاد أو سياسة.. فنحن أمة تفيض جوانحنا عاطفة، وما في هذه الأفلام قد يروي ما عندنا، وأما من لا هوى له في تلك الأفلام فليعمل المؤلف سينتخب له لهجة أو لغة أخرى، وأفلاماً غيرها يميل إليها ذوقه وينهض بها لسانه!!.

3-إن تعقيد القواعد سبب رئيسي لعدم انتشار العربية<sup>(1)</sup>:

ولا ندري علام استند الكاتب في مثل هذا الحكم، فكأنه يستخف بعقل القارئ، لأن اكتساب اللغة لا يشترط فيه درس القواعد وتعلمها، وإلا فكيف يكتسب الطفل لغته، وكيف يكتسب العامل الأمي غير لغته حين يقيم في بلد آخر.

وإن سلمنا بما يقول فكيف نفسر انتشار العربية بعد الفتوح الإسلامية خارج جزيرة العرب على السنة من دخلوا الإسلام من غير العرب حتى قبل ظهور القواعد.

4-إن هذه القواعد لم يضعها العرب "لأن سببويه كونه فارسي الأصل قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللغة العربية"<sup>(2)</sup>.

ومثل هذا الكلام تشتت منه رائحة العصبية المقيتة، ولا يصدر اليوم إلا عن من لا يريد الخير لأمتة، وإلا فكثير من علماء اللغة والنحو والطب والفلسفة والدين والاجتماع وكثير من أدبائنا وشعرائنا ليسوا في أصولهم عرباً، فهل ننسلخ عنهم وننتبرأ من إبداعهم وإن كان بالعربية! ألم يذب هؤلاء في معين الثقافة العربية، فأصبحوا جزءاً من هذه الأمة وراثتها!.

والفرق بين الكاتب الذي يسبدي حرصه على عروبته وعروبة لغته وبين هؤلاء العلماء (الأعاجم) = أن الأول شديد الهزء بلغته وقواعدها، بل تراه يمسك بتلابيب أشعر شعرائها قديماً ليسخر من شعره ومن صورته الفنية<sup>(3)</sup>، أما هؤلاء الذين يهاجمهم فقد تغنوا بالعربية وبُهِرُوا بها، ورأوا فيها سحراً، ألم يستمع إلى ابن جني- وهو العالم اللغوي الرومي الأصل الذي بهرت آراؤه في اللغة المعاصرين- وهو يقول: "إنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرفقة ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر"<sup>(4)</sup>.

ثم من ذا الذي يصدق أن رجلاً بمفرده كسبويه له مقدرة على وضع قواعد للغة مترامية الأطراف كالعربية، وما من عذر للكاتب إلا جهله بتاريخ النحو العربي ومعرفة المراحل التي مر بها حتى انتهى إلى سببويه، ولعله لو تصفح كتاب هذا الأخير لعرف أسماء بعض العلماء الذين

(1) المصدر السابق: 15، 23.

(2) المصدر السابق: 18.

(3) المصدر السابق: 19 وما بعدها.

(4) الخصائص لابن جني 47/1.

صنعت على أيديهم قواعد العربية.

ومن يصدق أيضاً أن كتاب سيبويه وضع للأعاجم كي لا يلحنوا في لفظ الكلمات، أم تراه يظنه من كتب (لحن العامة)، ونعذره مرة أخرى لأنه كما أسلفت لم يطلع على هذا الكتاب ولا على كتب لحن العامة، ولا يعرف شيئاً عن مضامينها.

5- القرآن الكريم لم يكن يتبع قواعد سيبويه، أو بعبارة أخرى وهي له أيضاً: لم يخضع لقواعد سيبويه<sup>(1)</sup>.

وسوف ننتظر أيضاً ما كتبه في الفصول اللاحقة لنرى إن كان لديه برهان ما يقول.

6- إن قواعد العربية تقوم على الشكل والاهتمام بحركات أواخر الكلمات، دون الالتفات إلى المضمون.

ولم يسأم الكاتب من تكرار مثل هذا الكلام في أكثر صفحات كتابه<sup>(2)</sup>، ويكفي أن أسوق ههنا مثلاً واحداً يستبين منه قصده، وذلك قوله: "عندما رصد سيبويه وأتباعه كلام العرب كقولهم: "قي القوم عالم" وجدوا "عالم" مرفوعة فلم يكن لهم خيار واعتبروها مبتدأ، وهكذا تتوالى التخريجات التي تعتمد الحركة الأخيرة للكلمة لا المعنى، وتعتمد الوهم لا الحقيقة". ولما كانت هذه الحركات خالية الدلالة عنده أعلن بما يشبه الصباح إنه "ليستوي عندي إذا قلنا: كان أحمدُ فائزاً، أو قلت: كان أحمدُ فائزاً. أو قلت: كان أحمدُ فائزاً، أو قلت: كان أحمدُ فائزاً، ولا حاجة إلى رفع أو نصب أو جر"<sup>(3)</sup>.

ولا يخفى أن الرجل ههنا دلّ على خبيثة نفسه ولم يستطع إخفاء ما يضمره من تجاوز هدم القواعد إلى هدم اللغة نفسها، لأن الحركات هي صنع المتكلم لا النحوي، ونحن لا يسعنا إلا أن نقبل منه قوله "ليستوي عندي"، فهو أمرٌ يخصه وحده، وإلا فاللغة أكثر منطقية من هذه الفوضى التي ينادي بها، لأن حركات الأواخر لم تكن في يوم من الأيام أصواتاً تزيّن بها الألفاظ بل هي دوال أو أدوات يتوصّل بها إلى فهم مقاصد الكلام، فالرفع عند العربي - لا المؤلف - علامة الإسناد (الفاعلية والابتداء) والنصب علامة الفضلة (المنصوبات) والجر علامة الإضافة أو وجود حرف جر.

ولو كان الشكل أو حركة الأواخر سيطرا على أذهان النحاة ما وجدناهم يفرّقون بين أنواع المنصوبات، ويقولون: حال وتمييز ومفعول مطلق ومفعول لأجله ومفعول به ومفعول فيه.. وهي تقسيمات قوامها المعنى لا غير، ولما فرّقوا بين المرفوعات، وقالوا: مبتدأ وخبر وفاعل، ولما فرّقوا بين مجرور بالحرف أو مجرور بالإضافة.

ولو كانت حركة الأواخر هي التي صنعت الفكر النحوي لوجدنا النحاة يسلمون بهذا الشكل لا يحيدون عنه، ولما احتكموا إلى المعنى، ولا أخذوا بقياس أو سماع، نعم لو سلموا به لما اختلف

(1) حناية سيبويه: 15، 22.

(2) انظر مثلاً: 13، 69، 7، 96.

(3) انظر مثلاً: 13، 69، 7، 96.

حكمهم على الجار والمجرور في الآيات ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ [فصلت: 46]، و ﴿ما اتخذ الله من ولد﴾ [المؤمنون: 91]، و ﴿هل من خالق غير الله﴾ [فاطر: 3]، و ﴿ما جاءنا من بشير﴾ [المائدة: 19].

فالألفاظ الواقعة بعد أحرف الجر ههنا مجرورة، بيد أن النحاة لم يكتفوا بهذا الشكل وحركة الأواخر، بل أدرکوا بالظفرة اللغوية السليمة التي يفنقر إليها المؤلف أن أحرف الجر هذه لم تؤد معاني خاصة بها كما هي الحال عليه مع حروف الجر، بل جيء بها لضرب من التوكيد فحكموا - من جهة المعنى - على (ظلام) بأنها خبر لـ (ما) العاملة عمل (ليس)، وعلى (ولد) بأنها مفعول به، وعلى (خالق) بأنها مبتدأ، وعلى (بشير) بأنها فاعل... ولو كان الشكل معولهم لما بحثوا عن مواضع هذه الألفاظ أو عن وظائفها في سياق جملها.

ولا شك أن هذا الذي سمّاه الكاتب شكلانية القواعد هو الذي جعل سيبويه عنده من الجناة مع أن هذا الأخير بريء مما رُمي به، ولو تصفحنا كتابه لوقفنا على ما لا يحصى من الشواهد التي تظهر أنه بنى قواعد على المعنى لا الشكل، ولعلّ مثالا واحداً من كتابه يثبت ذلك ويجعلنا نتساءل بعده عن الجاني الحقيقي.

قال سيبويه معلقاً على بيت امرئ القيس:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

"فإنما رفع [أي قليل] لأنه لم يجعل القليل مطلوبه، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى"<sup>(1)</sup>.

والذي أراه سيبويه ههنا أنه لا يصح أن تجعل كلمة (قليل) من باب التنازع، بحيث تكون مطلوبة للفعليين المتقدمين (كفى) و (أطلب) فيصلح فيها الرفع على الفاعلية للأول، والنصب على المفعولية للثاني، لأن الشاعر - هو ملك - لا يطلب القليل بل الملك الذي ضاع منه، أما المال فيكفيه منه القليل، ولذا وجب أن تكون كلمة (قليل) مرفوعة على أنها فاعل (كفى)، ولو نصبت على المفعولية لـ أطلب فسد المعنى.

ولا ريب أن المؤلف سيشعر بشيء من الخيبة لأن تفكير سيبويه لم يجاوز المعنى، وبنى ما بناه عليه وحده.

هذا ما عرض له مؤلف الكتاب في فصله الأول، أما في الفصول اللاحقة فقد شرع فيما يمكن أن يسمّى نقداً جزئياً تفصيلياً لقواعد العربية.

ولما كان تتبع جميع ما في الكتاب يُنقل على القارئ رأيت أن أقصر على الفصل الثاني لأن ما فيه يكفي لإظهار قصده، والفصول اللاحقة ما هي إلا تكرار. ويبدو لي أيضاً أن المؤلف زاده من

(1) كتاب سيبويه: 79/1.

العربية قليلة، لكن تملكته شهوة الشهرة بالمخالفة والرد، وظن أن أسلوب الخطابة، والهزء بالقواعد وأهلها، والإكثار من العجب والاستغراب والاندھاش، قد يلقي صدى عند قارئ استخف به أيما استخفاف، لكنه كان واهماً فما جاء به ما هو إلا زيف لا يسلم عند أدنى نظر، وإن دل على شيء - سوى ما يضمرة - فإنه يدل على جهل بالعربية وقواعدها.

## 2- الفصل الثاني:

سمّاه المؤلف "الكلمات والجمل"، تناول فيه بالنقد: الكلمة، الجملة الاسمية (الأفعال الناقصة!!، الأحرف المشبهة بالفعل)، الجملة الفعلية (الأفعال حسب زمن وقوعها، حسب اكتمالها، حسب مفعولها، حسب تجردها، الأفعال المزیدة، حسب صرفها، حسب صحتها، حسب فاعلها، حسب إعرابها، الفاعل).

### \* اعتراضات المؤلف في الميزان:

#### أولاً: الجملة الاسمية:

#### 1- مصطلح "الجملة الاسمية: فيه نظر:

يرى الكاتب أن الجملة الاسمية يجب أن يقتصر مفهومها على المعتقدات أو الحقائق العلمية الثابتة التي لا تتبدل بتبدل الزمن، مثل (الأرض كروية) و (الله عظيم)، أما قولنا (الطفل سعيد) و (زيد قوي) فلا يجوز أن يسمّى جملة اسمية، لأنّ مثل هذا التركيب يغيب عنه تأثير الزمن ويفيد الديمومة والثبات؛ إذ لا يعقل أن الطفل كان سعيداً، وهو سعيد الآن، وسيبقى سعيداً في المستقبل، وهذا لا ينطبق على صفات البشر"، وعليه "فمصطلح الجملة الاسمية من حيث الدلالة والمعنى يحتاج إلى إعادة نظر" (1).

وهذا الذي انتهى إليه هو من المذاحة بمكان، إذ لا يمكن لأحد أن يحكم على تلك الجملة التي سردها، من حيث زمنها ودلالاتها، بمعزل عن السياق، أي لا بد أن تكون ضمن كلام يفهمه المتكلم والسامع، وعليه فإن ما توهمه من غياب الزمن في قولنا "الطفل سعيد" غير صحيح، لأن زمن الجملة مفهوم عند المتكلم والسامع، وأنا حين أقول لمن هو أمامي: "السما صافية" لا أقصد البتة أنها كانت صافية وأنها ستبقى إلى ما شاء الله كذلك، بل سيفهم مني، بالمشاهدة، أنها لحظة راهنة، هي زمن التكلم، طال أو قصر.

ولعل الذي دفعه إلى توهم الديمومة والثبات في قولنا "الطفل سعيد" اعتقاده أن الصفة المشبهة "سعيد" و "قوي" تدل على الديمومة - هذا إذا أحسن الظن به وأنه سمع عما يسمّى بالصفة المشبهة - وهو اعتقاد غير صحيح، لأن من الصفة المشبهة ما هو صفة عارضة، مثل "عطشان" و "شبعان" و "فرح" و "سعيد" ومنها ما هو ثابت أو كالثابت، والثبوت أيضاً أمر نسبي، فقد يلزم صاحبه، وقد

(1) حناية سيويه: 26-27.

ينفك عنه، وهذا ما عناه الرضيّ الأستراباذي حين قال: "الصفة المشبهة ليست موضوعاً للاستمرار في جميع الأزمنة"<sup>(1)</sup>.

وأغلب الظن أن حكم الكاتب على مثل هذه التراكيب بعدم الصحة، لخلوها من الدلالة على الحقائق، وبالتالي فإن إطلاق مصطلح (الجملة الاسمية) عليها خطأ=أمرٌ تسرّب إليه من الإنكليزية التي تخلو قواعدها من هذا المصطلح وتستخدم ما يسمّى "المضارع البسيط" للدلالة على الحقائق الثابتة والمعتقدات، فرأى حينئذ أن لباس العربية هذا اللبوس فيه نقدٌ أو إصلاحٌ للقواعد.

والحق ما عليه نحاة العربية من أن الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم، سواءً دلت على حقيقة ثابتة أم متغيرة، وأما مسألة الزمن فيها فشيء مستفادٌ من "الخبر" وطبيعته الاشتقاقية غالباً، ومستفادٌ قبل كل شيء من السياق والقرينة.

## 2- لا يجوز تعدّد الخبر:

اعترض الكاتب على مسألة تعدّد الخبر، لأن الخبر الأول "قام بالمهمة" والاسم بعده فقد وظيفته، فلم يعد يخبر عن المبتدأ"<sup>(2)</sup>.

ولا وجه لهذا الاعتراض، وهو اعتراضٌ قديم قال به بعض النحاة<sup>(3)</sup>، لأن الخبر إنما هو حكمٌ يطلق على المبتدأ، ومن المقبول عقلاً أن يطلق على الشيء أكثر من حكم<sup>(4)</sup>، فنقول مثلاً: (بلدنا زراعيٌّ، صناعيٌّ) و (عنتره فارسٌ شاعرٌ).

ثم إن الخبر وإن تعدّد لفظاً يظلّ واحداً من جهة المعنى<sup>(5)</sup>، فقولنا (بلدنا زراعيٌّ صناعيٌّ) أي: بلدنا جامعٌ لصفات مختلفة، وكذا المثال الذي بعده.

## 3- لا يجوز أن يتوالى مبتدآن:

فإذا قلت "المدينة شوارعها نظيفة" لم يجز لك أن تدعي أن "المدينة" مبتدأ، وأن "شوارعها" مبتدأ أيضاً، إذ كيف نسمح لأنفسنا أن نسميه [أي شوارع] مبتدأ ولم نبدأ به"<sup>(6)</sup>.

ومثل هذا الكلام ينم عن ضعف الكاتب في فهم طبيعة الجملة الاسمية، والعلاقة بين أجزائها، لأن المبتدأ في العربية لا يشترط فيه التقدم أو السبق دائماً وإن كان هو السابق من حيث المرتبة، بل هو المسند إليه الذي لم يتقدّمه عامل، ويؤلف مع الخبر جملة اسمية.

والجملة التي توقّف عندها الكاتب هي من هذا النوع، إلا أنها في مصطلح النحاة- جملة

(1) شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي 431/3.

(2) حناية سيبويه: 28.

(3) انظر في هذه المسألة: الارتشاف لأبي حيان 1137/3، ومغني اللبيب 562، والمساعد لابن عقيل 242/1.

(4) النحو الميسر 247/1.

(5) شرح المنفصل لابن يعيش 99/1.

(6) حناية سيبويه: 28.



**213**

ونسأله بعد ذلك: إذا كان الفعل مبتدأ فأين الخبر؟ ثم كيف نسميه مبتدأ وهو يلبس ثوب الخبر؟ وإذا كان المبتدأ فعلاً فما الحكمة من استعمال العرب الجملة الاسمية في كلامهم وما الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية... أسئلة تترك للمؤلف وحده أن يجيب عنها.

### 5- لماذا يعلق النحاة شبه الجملة بمحذوف تقديره "كائن" أو "موجود"؟

عندما نقول "الطفل في المنزل" لماذا لا يكون الجارّ والمجرور متعلقين بخبر محذوف تقديره "مسجون" مثلاً أو "حزين" أو "سعيد" في البيت، أو غير ذلك من التأويلات التي تبقى احتمالاتها قائمة مثل "كائن" أو "موجود" (1).

كذا قال، وهو كلام لا تستسيغه حتى العوام، وفيه دلالة بيّنة على أنه لا يعرف من أساليب العربية في الحذف وطرائق تعبيرها شيئاً:

وبيان ذلك أن من عادة العرب أن يحذفوا من الجملة ما هو مفهوم عند السامع، ولا سيما إن كان هذا المحذوف دالاً على مطلق الوجود، ولذا نراهم يقولون (لا شك في ذلك) فيفهم السامع بلا عناء أن المراد: لا شك (موجود) في ذلك. ويقول العربي: الرجل في الدار، فيفهم السامع أيضاً أن المراد: (موجود) في الدار، وقد سمى النحاة هذا الخبر الملتزم حذفه (كوناً عاماً أو مطلقاً)، لأنه لا يتعلّق بذكره فائدة، ومنه قول جرير:

لولا الحياء لهاجني استعماراً

فحذف خبر المبتدأ بعد (لولا) لأنه كونٌ مطلق، ولو قال: لولا الحياء موجود، لكان حشواً لا فائدة فيه.

أما إذا أراد العربي أن يخبر عن صفة خاصة كنوم الرجل في داره قال: الرجل نائم في الدار، ملتزماً ذكر الخبر، وإذا أراد أن يخبر عن مرض الطفل قال: الطفل مريض، فلا حذف أيضاً، وإذا أراد أن يخبر أن هذا الطفل مريض، وهو في داره، قال: الطفل مريض في الدار.

وقد سمى النحاة هذا الخبر الملتزم ذكره (كوناً مقيداً) لأن السامع لا يُذكره إلا بذكره. وعليه فإن تعليق شبه الجملة بمحذوف تقديره كائن أو موجود لا يكون إلا إذا دلّ الخبر على مطلق الوجود، أما إذا كان شيئاً مخصوصاً لا يفهم إلا بذكره كالمرض والنوم والجلوس والقعود والحزن فلا يجوز حذفه البتة وعليه فثمة فرق لا يخفى على أحد بين (الطفل في المنزل) و (الطفل سعيد في المنزل) (2).

وما توهمه الكاتب أن مسجون وحزين وسعيد هي بمنزلة كائن أو موجود إنما هو تخليطٌ وعبث تتأى عنه ألسنة العرب وأسماع العقلاء من البشر.

(1) المصدر السابق: 29.

(2) انظر في هذه المسألة: أمالي ابن الشجري 905/2، وشرح التسهيل لابن مالك 276/1، ومغني اللبيب 360.

## 6- (ماذا) جملة !!

لفت الكاتب، على وجه العجب، نظر قارئه إلى أن بعض النحاة يعتبرون (ماذا) جملة اسمية كاملة، مكونة من (ما) الاستفهامية و (ذا) التي هي اسم إشارة، ثم علق ساخراً: تأمل عزيزي القارئ تلك البلاغة، وتأمل الجملة التامة التي استوفت شروط المبتدأ والخبر، وتأمل المدلول العميق الذي يفهمه السامع عندما يقال له (ماذا) أو ما هذا؟<sup>(1)</sup>.

وقبل أن نستغرق في التأمل نعود إلى تذكير الكاتب أن تراكيب اللغة لا تصاغ في الفراغ، وأن لكل جملة سياقاً يجب أن تنتظم في سلكه، هذا أولاً.

والأمر الآخر الذي أخفاه الكاتب عن قارئه هو أن اسم الإشارة يجب أن يتلوه الاسم المشار إليه لأن اسم الإشارة مبهم بذاته، لا يدل على محدّد، وهذا المشار إليه قد يكون غير مذكور في التركيب اللغوي، لأنّه مفهوم عند السامع، فحين يقول أحدنا لصديقه: ما هذا؟ فإن المتكلّم والسامع يعرفان الشيء المشار إليه، وبذلك تكون الجملة واضحة المعالم، تامّة ذات مدلول، بل إن هذه الجملة أعرف من قولنا "مَن القادم؟" لأن المتكلّم ههنا يجهل القادم، بخلاف الأول، فإن المسؤول عنه حاضرٌ مُشاهد<sup>(2)</sup>.

وتعمد الكاتب أيضاً أن يحذف (ها) التنبيه التي تقتزن عادة باسم الإشارة (ذا)، مع أن حذفها في مثل هذا التركيب، أي بعد (ما) الاستفهامية لا يكاد يُعرَف إلا في بيت أو بيتين التقطهما النحاة من شوارد الأشعار<sup>(3)</sup>.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: "بعض النحاة يعتبرون (ماذا) جملة..." فيه إطلاق وتعمية، لأن هؤلاء لا يعدونها كذلك إلا إذا تعيّن أن تكون (ذا) اسم إشارة، وهو أمرٌ نادر أيضاً لم يقع إلا في بيت من الشعر أو بيتين<sup>(4)</sup> مسلمين بأن (ماذا) أكثر ما تستعمل في كلام العرب مركبة من (ما) الاستفهامية و(ذا) الموصولة، أو أنها بتمامها اسم استفهام.

## 7-الأفعال الناقصة:

أفحم الكاتب الأفعال الناقصة في باب الجملة الاسمية، ولا أدري إن كان هذا من قبيل السهو، أم أن عدها من الجمل الاسمية هو ضرب من الإصلاح والنقد!!

ومهما يكن فقد تناولها من زاويتين:

أ- تسميتها "ناقصة" أمرٌ غريب:

قَالَ: "فِي التَّسْمِيَةِ أَمْرٌ غَرِيبٌ فَعَلًا، يَبِينُهُ الْمَثَالُ (نَامَ زَيْدٌ) فَفَعَلَ (نَامَ) هُنَا تَامٌ، فِي حِينِ أَنْ فَعَلَ

(1) جناية مسو به: 30.

(2) النحر المبسر 100/1.

(3) مغني اللبيب 395.

(4) المصدر السابق: 395.



## 217

وهنا أراني مضطراً إلى إيضاح ما اختلط في ذهنه من كلام لعلّه قرأه ولم يستوعبه حتى صار هو الآخر "ضعيفاً في فهمه للأمور النحوية":

لقد أجمع نحاة البصرة على أنّ (إن) قد تخفّف في كلام العرب، وانتهوا إلى أنّ الأكثر فيها بعد التخفيف أن تكون غير عاملة، جرياً على المسموع، وقلة من العرب أبقوها عاملة، وبلغتهم قرأ بعض القراء «وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم» [هود: 11]، إذ خففت (إن) وظلت عاملة عمل المشددة. وعند البصريين أنّ هذه الأداة حرف إثبات سواء عملت أم أهملت.

أمّا نحاة الكوفة فمذهبهم أنّ هذه الأداة لا تخفّف أصلاً، وما ورد من شواهد زعم البصريون أنّها فيها مخففة مردودٌ بأنها حرف نفي واللام بعدها بمعنى إلا<sup>(1)</sup>.

والظاهر أن ما قاله الكوفيون مآله إلى المذهب الأول، لأن النفي إذا انتقض به إلا صار إثباتاً. ومما تقدّم نرى أنّ المؤلف خلط بين المذهبين وجعلهما قولاً واحداً فيه ما فيه من الفساد والتناقض، فالقائلون بجواز التخفيف زعموا أنّها حرف إثبات (خلافًا لما توهمه أنّ المخففة نافية). والقائلون إنها أداة نفي أنكروا القول بجواز تخفيفها.

أمّا قوله "تصحو من جديد..." فلم يظهر لي منه قصده ولعلّه يظهر لأحد، والله أعلم.

### ثانياً: الجملة الفعلية:

#### 1- النحاة حدّدوا المفعول به بناء على الشكل (حركة الآخر) ولم يلتفتوا إلى المعنى:

سلفاً أنّ المؤلف لم يسأم من تكرار مثل هذا الكلام، ودليله ههنا قول النحاة إن الفعل (جلس) لازم، مع أنّنا نقول "جلس أحمد على السرير" وما من شك أنّ فعل الجلوس وقع على السرير، فالسرير إذاً مفعول به، وإن كان مجروراً، "وعليه فإنّه كما نرى لا يوجد ما يُسمّى بالفعل اللازم، وإن لم يقم بنصب الاسم بعده"<sup>(2)</sup>.

هذا مجمل كلامه، وفيه دلالة قاطعة على أنّه لم يقرأ عن هذه المسألة في مصنفات النحويين قديماً أو حديثاً، وما قاله أمرٌ يُعرف بالبداهة، لم يخف على أحد من النحاة ولا على أصاغر الطلبة، ولو رجع إلى أي كتاب في النحو، لرأى فيه أنّ المفعول به قسمان<sup>(3)</sup>:

- صريح: هو الذي يتعدّى إليه الفعل بنفسه، نحو: أحبّ وطني.

- وغير صريح: وهو الذي يتعدّى إليه الفعل مستعيناً بحرف الجر، نحو: جلست في الحديقة، ويسمّى الفعل في هذه الحالة لازماً أو قاصراً أو غير مجاوز، لأنّه لم يصل إلى المفعول به بنفسه، بل بواسطة حرف الجر.

(1) انظر الجني الداني 209، ومغني اللبيب 36.

(2) جنابة سيويه: 37.

(3) جامع الدروس العربية 6/3، والنحو والصرف للأستاذ عاصم البيطار 119، والنحو المبسر 382/1.

تلك هي مصطلحاتهم في اللزوم والتعدي، ولو أنهم حددوا المفعول به بناءً على حركة الآخر، كما زعم، لما قالوا إن لهذا المجرور محلاً هو النصب، وأجازوا -نقلاً عن العرب- عطف الاسم المنصوب على هذا المحل، ولو عاد المؤلف إلى سببويه لوجده يورد البيت<sup>(1)</sup>:

فإن لم تجد من دون عدنان ولداً

شاهدنا على أن (دون) اسم معطوف على محل (من دون) لأن المجرور مفعول به من حيث المحل، ولذا جاز العطف عليه بالنصب.

أليس في هذا دليل آخر على أن ما زعمه المؤلف من أن النحاة كانوا أسيري الحركات كلامً باطل، وافتراءً محض، وتجنُّ بلبوس العقلانية والموضوعية!!

2- ليس هناك ما يتعدى إلى مفعولين:

قال<sup>(2)</sup>: "أما ما يسمونه الأفعال المتعدية لمفعولين فإنه لا يمكن أن يقع الفعل على أكثر من واحد، أي أنه لا يمكن للفعل أن يأخذ أكثر من مفعول واحد، وتلك الأسماء المنصوبة التي سميت مفعولاً به ثانياً.. ضربٌ من التخريجات لحركة النصب التي ارتبطت دائماً في ذهننا بالمفعول به" فإذا قلت: أعطى أحمد الفقير رغيف خبزٍ "فالحقيقة أن الذي وقع عليه فعل العطاء أو المنح هو "الفقير"، أما الرغيف فهو ليس مفعولاً به ثانياً، وهو يبين نوع العطاء، ولا علاقة له بوقوعه" وإذا قلت: أظن الطالب ناجحاً "فإن فعل الظن وقع على الطالب ولم يقع على نجاحه، وكلمة (ناجحاً) تبين حال الطالب وتتعلق به، ولا علاقة لها بفعل الظن".

وهذا الذي انتهى إليه المؤلف رأي نقبله على أنه من النقد، وإن كان يفتر إلى الدقة، ولو رجع إلى ما قاله النحاة في درسه لهذه الأفعال لوجد كلامهم أقرب إلى الصواب، قال الرضي: "باب كسوت وأعطيت متعدّ إلى مفعولين في الحقيقة، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ (زيد) في قولك: كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا جبة = مكسو ومعطى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ الجبة مكتساة ومعطوة، أي مأخوذة". وأفعال القلوب [ظن وأخواتها] في الحقيقة لا تتعدّى إلا إلى مفعول واحد، هو مضمون الجزء الثاني مضافاً إلى الأول، فالمعلوم في (علمت زيدا قائماً) قيام زيد، لكن نصبهما معاً لتعلّقه بمضمونهما معاً<sup>(3)</sup>.

ولسو اطلع المؤلف على مثل هذا الكلام لكان أكثر دقة في كلامه، ولما أطلق الرد على النحاة، وأما قوله إن حركة النصب ارتبطت في ذهننا دائماً بالمفعول به، ففيه تعميم، والصحيح في ذهنه وحده، وإلا ففي ترتبط في أذهاننا بسائر المنصوبات كالحال والتمييز والظرف والمفعول به.

(1) كتاب سيبويه 68/1، والخصائص 102/1، والمغني 616.

(2) جنایة سیوریہ: 37-38.

(3) شرح الكافية للرضي: 334/1-335.

### 3- انقسام الفعل إلى مجرد ومزید فيه خلطٌ ومغالطة..

قال (1): "وهنا أيضاً نجد أنفسنا أمام خلط ومغالطة وشذ وعصر للمعطيات والحقائق، فالفعل المزيد (كَاتَبَ) مثلاً إذا حذفنا منه الألف المزيدة -حسب رأيهم- نحصل على الفعل (كَتَبَ)، وهو مغايرٌ تماماً في معناه للفعل (كَاتَبَ)، وفي كل الأحوال فإنه لا يمكننا إسقاط أي من الحروف في الأفعال، سواء كانت مجردة أم مزيدة، لأنه لا ترادف في مفردات اللغة" كذا قال، وفيه تخليطٌ عجيب وتجنُّ على النحويين، وعدم استبانة مقاصدهم من درس الزائد والأصلي من الحروف، وهي تتبَّع القيم التعبيرية للحروف الزوائد في بنية الكلمة، فهم من خلال هذا الدرس تتبعوا مثلاً معاني الأبنية في العربية، بعد أن تهدوا إلى الأصل العام الذي تنتظم تحته حروف الزيادة، وهو أن كل زيادة في المبنى تستدعي زيادة في المعنى، فاستغفر ليس بمعنى غفر، وكسب ليس مرادفاً لـ اكتسب، وقاتل يختلف عن قتل، وكسر لا يساوي كسر.. وأول درجات هذه المعرفة هي تبيين الزائد من الأصلي، وإلا فكيف ندرس معاني حروف الزيادة إن كان المؤلف لا يريد أن نفرق بين الزائد والأصلي، ولا أظن أحداً يخفى عليه أن الاشتقاق في العربية، وهو أظهر سمة في بنيتها الداخلية يقوم على معرفة الزائد والأصلي.

أما ما فهمه من صنع النحاة فلا يرضى به مبتدئ، والمغالطة بيّنة في كلامه حين استعمل عبارة (حذف) و (إسقاط) و (ترادف) فالنحاة لم يسقطوا شيئاً ولا ادّعوا حذف شيء، وهم الذين فرقوا بين كسب واكتسب، فأين الترادف؟، وهم مدركون كل الإدراك لطبيعة العربية التي تقوم بنية ألفاظها على ما يسمّى الأصل اللغوي أو الجذر، وهذا الأصل أشبه ما يكون بجذع الشجرة، وحروف الزيادة إنما هي فروعٌ تعلو على الجذع وتتصل به، فقولنا (ك ت ب) هو الأصل، وبمعرفة حروف الزيادة استطاع متكلمو العربية أن يشقوا نحو: كاتب- مكتوب- كتاب- كتيب- استكتب- مكتب- مكاتبة...

والمؤلف يسمّي، بلا تردد، معرفة هذا "خلط، ومغالطة، وشدّ، وعصر للمعطيات والحقائق" ويريدنا ألا نبصر شيئاً من هذه الحركة الداخلية لبنية الكلمة!! فهل بعد هذا الجهل جيل!!!!؟

#### 4-أفعال جامدة!!

أبدى المؤلف استغرابه وعجبه من وصف بعض الأفعال كـ بثس ونعم بالجمود، وكذا ليس وعسى، منكراً أن تكون هاتان الكلمتان من الأفعال الجامدة<sup>(2)</sup>.

أقول: ليس هناك ما يدعو إلى كلّ هذا الاستغراب والعجب، فالمسألة خاض فيها النحاة كثيراً قبل أن ينتبه عليها بألف سنة على الأقل، وانقسموا فيها بين مؤيِّدٍ لفعليّة هذه الألفاظ ومنكرٍ لها. ولنا أن نأخذ من كلامهم ما نظنّه أقرب إلى منطق اللغة ونطرح ما سواه، ولنا أيضاً أن نجتهد بلا

(1) جنایہ سیویہ: 39.

(2) المصدر السابق: 39-40.



221

تلك اللغة التي يرى المؤلف أنها تفتقر في أساليبها إلى التعبير عن المشاعر وربما تقيدها. وهو غير صحيح، فأهل اللغة يعرفون قبل المؤلف، ولعله لا يُعرف ذلك، أن التعجب إنما هو شعور داخلي تتفعل به النفس حين تستعظم أمراً نادراً أو لا نظير له، وخلصوا بعد استقراء أساليب العربية إلى أن التعجب له أسلوبان: قياسي، مضبوط له قواعد محددة، لا يختلف فيها الناس، وهما صيغتنا (ما أفعله) و (أفعل به) وسماعي، لا ضابط له، يُترك للمتكلّم ويفهم بالقرينة، وقد اكتفى النحاة وأهل اللغة بالإشارة إلى هذا النوع الثاني، ولم يعقدوا له باباً، وما فعلوه خير، لأنه أسلوب سماعي يترك للمتكلّم نفسه، وعباراته تتبدل بتبدل الأزمنة والأمكنة، مما يكسب اللغة حيوية ونشاطاً فذكروا مثلاً: الله درّه، يا لك من ليل، يا لروعة النصر، عجباً، ومن هذا الباب ما خرج من الاستقهام إلى التعجب، نحو ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾ [البقرة: 28]، ﴿ ما لي لا أرى الهدى ﴾ [النمل: 20]، ومنها: سبحان الله، في سياق يدل على أن المقصود هو التعجب<sup>(1)</sup>. فلا (ديكاتورية) في اللغة، ولا مصادرة للمشاعر، وله أن يتعجب كما يحلو له، ولكن بعيداً عن عامياته التي يحلم بها.

#### 7- فعلٌ معتلٌ، وحروف علة.. تسميات غريبة:

قال<sup>(2)</sup>: "أريد أن أسأل: لماذا سميت الأحرف الثلاثة "الياء- اللو- الألف" أحرف علة؟ وما هي علّتها؟ ولماذا يعتل الفعل أو الاسم فيها (يصبح مريضاً) ولماذا فعل (ضرب) فعلٌ صحيح، وفعل (سما) فعلٌ معتل.. تلك التسميات الغريبة والعبارات العجيبة التي تُدرّس لطلابنا.. علينا أن نتخلص منها وأن ندرك أنها لا تنفع".

أقول: مصطلحا (الصحة) و (الإعلان) في الحروف من صنع أهل النحو، وهذا شأن جميع المصطلحات إذ هي ألفاظ تنتقل من دلالة إلى أخرى مرتبطة بها بسبب، فإن كان لدى صاحبنا بديل فليقدمه، أما إن كان يرى أن حروف العربية على درجة واحدة من حيث خصائصها البنيوية فهو أمرٌ مرفوض، ياباه المنقول من هذه اللغة قبل كل شيء، وربما ياباه أيضاً المنقول من اللغات الحية غير العربية.

لقد لاحظ علماء العربية أن هذه الأحرف الثلاثة لا تلزم صورة ثابتة في بنية الألفاظ، فيلحقها الحذف مرة، والإعسال مرة أخرى، كما في: قال، قلت، يقول، مقول، قيل.. خلافاً لباقي الحروف، فإنها تلزم صورة ثابتة، فلا يتطرق إليها حذف أو إعسال، فيقال مثلاً: ضرب، ضربت، ضارب، يضرب، مضروب... فالضاد والراء والباء ظلّت على حالها لم يمسه شيء، فقالوا: الألف والواو والياء أحرف اعتلال، أي أحرف يصيبها الوهن لأنها عرضة للحذف والتغيير، تشبيهاً لها بالعليل، أي المريض، وباقي الحروف هي حروف صحاح، أي قوية ثابتة، تشبيهاً لها بالصحيح، الذي هو السليم القوي.

(1) انظر النحو الوافي 3/339، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: 93.

(2) حناية سيويه: 41.

وهذه الأحرف الثلاثة ذات خصائص تعبيرية متنوعة في بنية الكلمة، إذ يعول عليها كثيراً في الحركة الداخلية لها، ولا سيما في باب الاشتقاق والتصغير والنسب والإمالة وكثير من مسائل النقاء الساكنين.

وقد لاحظ علماء العربية أيضاً أن المعتل قد تفرده العرب بأحكام يخالف بها بابها من الصحيح، ولا سيما في أبواب الجمع والمصادر.

فإغفال طبيعة هذه الأحرف، وإهمال درسها وتتبع أحوالها أمر يأباه منطق الدرس اللغوي إن أردنا أن نفهم بنية الكلمة العربية.

#### 8- قواعد الإسناد تتحكم بالتكلمين:

قال<sup>(1)</sup>: "وهنا أتذكر فعلاً صحيحاً مضعفاً هو فعل "مَدَّ"، فعند إسناد ذلك الفعل إلى الضمائر المختلفة لا نسمع أحداً من ناطقي اللغة العربية المحكية (العامية) من المحيط إلى الخليج يقول (مددت)، ونجدهم جميعاً يقولون (مدّيت) وإننا لا نجرؤ على اعتبارها من جوازات الإسناد، فتأمل عجزنا وضعفنا أمام أوهام الماضي".

ولن نجادل المؤلف ههنا في صحة استقرائه، ولكن نقول إن كلامه هذا يضمن دعوة إلى تغيير قواعد الفصحى لتتسجم مع العامية، ولا يعنيه بعد ذلك ما سيؤول إليه الأمر من عشوائية اللغة نفسها واختلاط أبنيتها.

إن ما انتهى إليه النحاة في باب وصف الأبنية وأحوالها هو ما سمعوه من فصحاء العرب، ولو أنه انتهى إليهم عن بعض العرب نحو مدّيت لما أغفلوه، وهم الذين حملوا إلينا ما جرى على القاعدة وما شذ عنها.

وعلة امتناع العرب الفصحاء من نحو (مدّيت) هو كراهية اختلاط البناء الواحد وعشوائيته، وهو ما سمّاه النحاة (دفع اللبس)، فبناء فعل إذا أسند إلى المتكلم قيل فيه فعّلت نحو: ضربت، ولو قالوا في مَدَّ - وهو فعل - مدّيت لكان فعّلت، وهذه الصيغة مخصوصة بـ "فعل المضعف نحو كسّر كسّرت، فيقع الالتباس.

ولو سلمنا بـ مدّيت كما يريد المؤلف لرضينا أيضاً أن يقال في ضربت: ضربت، وفي كتبت: كتبت. وأغلب الظن أن العامة في قولهم (مدّيت) إنما راعوا أصلاً لغوياً وهو أن التضعيف أو توالي الأمثال مما ينبو عنه اللسان، والعرب قديماً كانوا يفرّون إلى الإبدال والحذف والإدغام، ولو عهنا إلى النصوص الفصيحة لرأيناهم يراعون إبدال ثاني المثليين ياء، فيقولون: تسرّيت وتظنّيت وتمطّيت، والأصل: تسرّرت وتظنّنت وتمطّطت، ومثل هذا الإبدال لا ليس فيه ولا اضطراب لأنه جاء على تفعل تفعلّت، ولم يسمع عنهم أنهم أبدلوا ثاني مثلي المضاعف المجرد ياء، وكان القياس لو

(1) المصادر السابق: 42.

أبدلوا أن يقولوا في مددت مَدَّيت وفي عددت عَدَّيت بإبدال ثاني المثلين ياء<sup>(1)</sup>.  
والظاهر أن العامية قاست مجردها على مزيد المضعف، طلباً للخفة ومراعاة لهذا الأصل اللغوي، أو لعلها عاملت المجرد المضعف (مَدَّ) معاملة (فَعَلَ) المعتل: وصنَّت وصنَّيت.  
ومهما يكن من أمر هذه العامية فلا يمكن لنا أن نجعل مما آلت إليه في هذا الباب جوازاً من جوازاات الفصحى لأن قياسها مخالف لقياس الفصحى لأنه يؤدي إلى الوقوع في اللبس واختلاط الأبنية وعشوائية استعمالها، وهو ما تحامته الفصحى.

### 9- مبني للمجهول، ونائب فاعل...! هراء:

سخر المؤلف من قول النحاة إنَّ (الزجاج) في نحو (كُسِرَ الزجاج) نائب فاعل، قال<sup>(2)</sup>: "تأمل ذلك الإعراب العتيذ، والذي يفيد بأنه عندما لم نجد الفاعل (أحمد) جعلنا (الزجاج) ينوب عنه فيكسر نفسه، فهو نائب فاعل. كيف يمكن أن نقبل ذلك؟ وكيف لنا أن نقبل على مر أكثر من ألف عام هذا الهراء، نعم هذا الهراء؛ أن تتوب حركة آخر الكلمة عن موقع الكلمة الحقيقي في الجملة.. لقد لاحظ النحاة أن كلمة (الزجاج) قد جاءت مرفوعة فسموها نائب فاعل، لأنها نابت عنه في حركة الرفع، ضاربين عرض الحائط بكل المعايير والمقاييس المنطقية".

وهذا الكلام برمته مبني على مغالطات وأوهام بل على جهل صريح، وفيه تعلق ببعض عبارات المعربين، وهي عبارات وضعت لغرض تعليمي، ولم يكلف الكاتب نفسه عناء الرجوع إلى ما قاله النحاة في تحديد مفهوم ما سمي نائباً عن الفاعل.

فما زعمه أولاً أن نائب الفاعل يحل محل الفاعل في تأدية معناه = كلام باطل لم يقله أحد من النحاة، ولا يتصوره غفل، لقد توقف هؤلاء عند هذا التركيب فرأوا أن المفعول حل محل الفاعل المحذوف في باب الإسناد لا غير، فنائب الفاعل عندهم هو المسند إليه بعد فعل مبني للمجهول، ومحال أن يتوهم عاقل أن النحاة أرادوا أن نائب الفاعل هو الذي قام بالفعل وإن حل محل الفاعل، لأن الفعل مبني على صورة تفهم السامع أن الفاعل مجهول.

ثم إن المسألة لم تكن على هذه السذاجة كما توهمها المؤلف: "جاءت مرفوعة فسموها نائب فاعل، لأنها نابت عنه في حركة الرفع" ولو كان الأمر على ما توهم لما قالوا إن شبه الجملة وهي كما يعلم تخلو من علامة الرفع - قد تتوب عن الفاعل، في نحو قولنا: جلس على الأرض، وحيل دونه.

وأما قوله إن النحاة تعلقوا بحركة الكلمة [الرفع]، وغاب عنهم الموقع الحقيقي لها في الجملة [يريد أن نائب الفاعل هو في الحقيقة مفعول به] = فمردود، لأن هذا لم يرغب عن أي منهم، ولو نظر في كتاب سيبويه - وهو المتبهم عنده - وفي مصنفات من جاؤوا بعده لوجدتهم يصرحون بأن نائب

<sup>(1)</sup> انظر الشافعية لرضي الدين الأسترايادي 210/3.

<sup>(2)</sup> حناية سيويه: 43.

الفاعل هو المفعول به، فسمّاه سيبويه<sup>(1)</sup> (المفعول)، وسمّاه من بعده (مفعول ما لم يُسمَّ فاعله)<sup>(2)</sup> وفي هذه التسمية ما يقطع بأنهم لم يتعلّقوا بالشكل (حركة الرفع) كما ظلّ يرميه به، بل عنوا بموقع الكلمة في الجملة، ولعلّ هؤلاء سبقوا منذ زمن أهل الدرس اللغوي المعاصر فيما سمّاه عندهم بالنحو الوظيفي.

## 10- اختلاف علامة الرفع في الأفعال الخمسة يثير الدهشة:

ففي باب الأفعال الخمسة نجد "الغربة والعجب"، لأنك حين ترى الفعل (يكتب) مرفوعاً بالضمة، ثم تأتي بعد ذلك إلى (يكتبان) وتنتظر لترى الضمة أو الواو أو أية حركة تشير إلى الرفع ولكنك تدهش عندما تجد أن علامة الرفع هي ثبوت النون... والسؤال: ما العلاقة بين علامة الرفع وبين ثبوت النون أو غيابها<sup>(3)</sup>؟

ولسنا ندري على من ينصب النقد ههنا، على النحاة الذين وصفوا أحوال اللغة، أم على اللغة نفسها التي تتوعد طرائق تعبيرها؟ لكن الذي لا شك فيه أن المؤلف غيب حقيقة لغوية لا تعمى عنها الأبصار وهي أن العربية لغة معربة، وأنها لا تلتزم مسكاً واحداً في التعبير عن حالة إعرابية معيّنة، ولا سيما حين تتغير بنية الكلمة من حيث الأفراد والتنثية والجمع، ومن حيث اختلاف العوامل، وهي سمة خصت بها العربية من بين اللغات الحيّة.

فلا غرابة ولا عجب حين نقول: جاء المعلم، وجاء المعلمان، وجاء المعلمون، فالمسند إليه موقعه واحد، لأنّه جاء بعد فعل، وعلامة إعرابه، وهي الرفع، تغيّرت بتغيّر بنية الكلمة إفراداً وتنثية وجمعاً، وهذه العلامة ليست ضمة في كل الأحوال، بل هي الألف إذا دلّت الكلمة على التنثية، والواو إذا كانت جمع مذكر سالماً.

وحين نقول: أنت تكتب، وأنتم تكتبان، وأنتم تكتبون، وأنت تكتبين نلاحظ أيضاً أن موقع الفعل (المسند) لم يتغيّر وأنه لم يسبق بأيّ من أدوات الجزم والنصب التي قد تباشره، فهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة أو ما ينوب عنها ويقوم مقامها، وهي بقاء النون مع غير المفرد المذكر، لأنّ هذه اللواحق (الضمة والنون) لا تثبت إلا في حالة الرفع، أي حين يكون المضارع مجرداً من العوامل. أمّا إذا قلنا: لم يكتب - لم يكتبوا - لم تكتبي فإننا نلاحظ اختفاء صورتي الضمة والنون، فالنون إذن كما يدلّ عليه الاستقراء علامة إعراب مساوية للضمة، وجودها يعني أن المضارع مرفوع، واختفاء صورته يعني أنه منصوب أو مجزوم.

فهذه إذاً طبيعة العربية وطرائق تعبيرها، وما صنعه النحاة لا يعدو أن يكون وصفاً لهذه الظاهرة، ولم يروا ما رآه المؤلف من غرابة أو عجب ولم يندهشوا كما اندهش.

(1) المصباح سيبويه: 41/1.

(2) شرح الكافية للمرعي 187/1، وأزل من استعمل مصطلح نائب الفاعل هو ابن مالك، انظر الارشاف: 1325.

(3) حنابلة سيبويه: 45.

### 11- نصب المضارع بـ أن مضمرة.. تعابير وتأويلات غريبة!

قَبْلَ الْكَاتِبِ وَلَوْ "بشكل مبدئي" فكرة نصب المضارع بعد الأتوات الناصبة: أن - لن - كي - إذن، أمّا ما زعمه النحاة أنّه ينصب بـ أن مضمرّة فهو ضرب من "التعابير والتأويلات الغريبة" كالذي وقع في قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 44] وقوله ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: 9]، "ثمّ نتابع لنجد تخريجات غريبة كواو المعية.. ما هذه التعابير وما هذه المعاني الغريبة التي نتخيلها لإرضاء النحاة.. لماذا لا نعترف أنّ المضارع في التنزيل الحكيم قد يكون منصوباً بالرغم من تجرده عن الناصب والجازم" (1).

كذا قال، وهو قول من يضمّر في نفسه السوء للغتّه قبل قواعدها، ولأمتّه قبل لغتها، وأقل ما يوصف به أنه دعوة إلى الفوضى اللغويّة وإلى إلغاء سمات العربيّة وهو الإعراب من خلال سلب الحركات وظائفها، والانتقال بها من كونها دوال على موقع الكلمة ووظيفتها إلى جعلها مجرد حركات شكليّة لا قيمة لها ولا معنى، وهو ما فتىّ يردده في كتابه هذا ويحارب اللغة واللغويين عليه.

ولا يخفى أن إلغاء الضوابط في أي لغة إيدانٌ بهدمها، ولو تبعناه في دعوته هذه لما استغربنا منه بعدها أن يقول: ولماذا لا نعترف أن الفاعل قد يأتي مجروراً وأن المبتدأ قد يأتي ساكناً... إلى أن يصل بنا إلى ما تطمح إليه نفسه من سيرورة العامية وطمس معالم الفصحى وإلغاء هوية العرب.

نعم، لقد اجتهد النحاة عندما صاغوا قواعد العربية، فسمعوا من العرب، وقاسوا ما لم يسمعوا على ما سُمع، وحملوا النظر على النظر، وما حذف منه على ما لم يحذف، واجتهدوا في التعليل، وتباينت آراؤهم في بعض المسائل، وربما وقع تكلف في بعض ما عللوا به، بيد أن هذا كله لا يدفع بنا إلى المساس ببنية لغة لا يعلم إلا الله وحده كم قطعت من مراحل النمو والارتقاء حتى آلت إلى ما آلت إليه من النضج والاكتمال، حتى بهرت المشتغلين بها عرباً وعجماً.

ومهما تباينت أقوال النحاة في تعليل نصب المضارع بعد حتى أو لام التعليل أو واو المعية، أو... هل انتصب بـ أن مضمرة أو بهذه الأحرف نفسها، أو بالصرف... فإن هذا لا يمس حقيقة أجمع عليها النحاة وهي أن النصب مخصوص بتلك المواضع التي تتضمن فيها تلك الأحرف دلالات معينة كأن تكون الواو بمعنى (مع) وتكون الفاء للسببية واللام للتعليل.. وكل ذلك في تراكيب ذات خصائص محددة كأن تقع هذه الأحرف بعد ما يدل على طلب أو ما يشبهه، وليس عملية عشوائية كما تصورها المؤلف وأراد أن يقعد لها بقوله: "لماذا لا نعترف أن الفعل المضارع في التثنية الحكيم قد يكون منصوباً بالرغم من تجرده عن الناصب والجازم!!".

ولا أدري كيف انتهى إلى أن نصب المضارع في هذه المواضع هو ممّا اختصّ به التنزيل الحكيم حتى يرميه بهذه العشوائية، ألم يقع في كلام العرب شعرها ونثرها ما لا يحصى من شواهد

(1) المصادر السابقة: 46-47.

على هذه المسألة، أم أنه يعني ما يقول، فالقرآن مقصوده لأنه الحصن الذي تحتمي به الفصحى، وما تلك الغيرة التي يظهرها هنا وهناك على لغة القرآن إلا شيء مصطنع تمجّه الأسماع.

## 12- الفاعل يتقدّم على فعله، خلافاً لما زعمه النحاة:

قال<sup>(1)</sup>: "لنأخذ المثال الأول: "جاء الرجل إلى البيت"، حيث الفاعل (الرجل)، ولا غبار عليه، ولنغيّر الآن في موقع الفاعل لتصبح الجملة: (الرجل جاء إلى البيت)، فإذا قلت إن الفاعل في الجملة السابقة مباشرة هو (الرجل) فقد نلت علامة الصفر بجدارة في قواعد النحو العربي... لأن (الرجل) هنا مبتدأ، أما فاعل (جاء) فهو ضمير مستتر جوازاً -يرجى الانتباه لكلمة جوازاً- تقديره هو عائد على الرجل.. وهنا نسأل: ما هذا التأويل الغريب، وما هذه القواعد الشاذة.. إن القائم بالفعل هو (الرجل) سواء جاء قبل الفعل أو بعده".

أقول: ليس المؤلف أول المعارضين على النحاة في هذه المسألة ولعله لن يكون آخرهم، وهؤلاء جميعاً ذهّلوا عن أن لكل لغة منطقها، وليس من اللازم أن يكون هذا المنطق مطابقاً لما عليه الحال في علم المنطق ودلالته، بل ليس من اللازم أن يطابق منطق لغة أخرى.

ومما لا شك فيه أن نحاة العربية عرفوا علم المنطق وتأثروا ببعض طرائقه في الاستدلال والنظر، إلا أن الذي صاغ قواعدهم قبل كل شيء هو منطق اللغة نفسه، ولو جئنا إلى باب الفاعل مثلاً رأيناهم يفرقون على نحو واضح بين الفاعل عند أهل اللغة وأهل المنطق، بقولهم: "الفاعل عند أهل العربية هو كل اسم ذكرته بعد فعل وحدثت بالفعل عنه وبنيته له، وأسندته إليه، فبهذه الصفات يصير فاعلاً، لا لإحداث شيء في الحقيقة. والفاعل عند المتكلمين هو المحدث للفعل والمخرج له من العدم إلى الوجود سواء تقدّم على فعله أو تأخّر عنه، والنحويون يقولون: إن الفاعل إذا تقدّم على الفاعل صار مبتدأ وخبراً، ولا يسمونه فعلاً وفاعلاً"<sup>(2)</sup>.

والصواب ما عليه النحاة لأنهم احتكموا إلى منطق اللغة، ونظروا إلى المضمون لا الشكل، وإلى دلالة الأسلوب والسياق، ثم إننا لو ارتضينا ما رذّه المؤلف وسألناه عن الفاعل في نحو قولنا (إن زيدا قام) لقال (زيداً)، ويلزمه حينئذ في إعرابه أن يقول: اسم إن منصوب، وهو فاعل للفعل قام وقع منصوباً!!، وإذا طلبنا منه أن يدلّنا على فاعل (يلعب) في نحو (رايت طفلاً يلعب) قال: (طفلاً) ويلزمه أيضاً في إعرابه أن يقول: مفعول به للفعل رايت، وهو فاعل ليلعب قدّم عليه، منصوب! ونسأله عن الفاعل في نحو (أكلت التفاحة) نسأله هذا لأنه لا يسلم بمجيء الفاعل ضميراً، فقد قال<sup>(3)</sup>: "قضية الفاعل المستتر والضمائر المتصلة والمستترة برمتها بحاجة إلى إعادة نظر كلية.. الفعل حدث له زمن، ويحتاج إلى فاعل حقيقي يقوم به، لا إلى فاعل وهمي نراه تارة في الأحرف، وتارة في الضمائر....".

(1) المصدر السابق: 50.

(2) شرح اللع الكوفي 76/1.

(3) جنابة سيبويه: 35.





انقسام الضمير إلى جائز الاستتار وواجبه أول ما وقفت عليه عند ابن مالك<sup>(1)</sup>، وقد استغربه أبو حيان، فقال: وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه<sup>(2)</sup>.

والذي أراده ابن مالك بالاستتار الجائز هو جواز أن يحل محل الضمير اسم ظاهر، ففي قولنا (زيد يقوم) الفاعل مستتر جوازاً لأنه يصح أن يقال: زيد يقوم أبوه.

أما مذهب المتقدمين فهو أَنَّ الضمير المستتر لا يمكن أن يكون إلا متصلاً لا منفصلاً فلا يقتر — (هو) أو (هي)، ولا يظهر في الكلام لا مع الغائب ولا مع المتكلم، أما قولهم إن الفاعل في نحو زيدٌ ضُربَ: تقديره (هو) فلغاية تعليمية، لضيق العبارة عليهم، لأنه لم يوضع لهذا المستتر لفظ، فعُبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل، دون أن يعني هذا أن المقدر المستتر هو ذلك المصرَّح به<sup>(3)</sup>.

14- لَمْ لَا يَكُونُ الْفَاعِلُ ضَمِيراً مُسْتِثْراً تَقْدِيرَهُ (هَمْ) بَدَلاً مِنْ (هُوَ) كَمَا يَزْعُمُ النُّحَاةُ؟

قال<sup>(4)</sup>: "تعود الآن إلى مثال الفاعل المستتر، حيث الجملة (ذَهَبَ بالخير كله) فنجد أن الفعل (ذهب) ماض فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، ونسأل: لماذا لا يكون الفاعل (الجيش) مثلاً أو (الجراد) أو (الصوص) فيكون التأويل: ذهب للصوص بالخير كله، وعليه فالضمير (هم) يعود أو ينوب عن اللصوص عوضاً عن ضميرنا الوهمي (هي)". وهذا الكلام عبث يقوم على المغالطة، وأول العبث هو المثال الذي ساقه، فمعرفة فاعل (ذهب) في نحو هذه العبارة المقطوعة من سياقها ضربٌ من التجسيم، إذ لا بد أن يتقدّم هذه الجملة اسمٌ يكون مرجعاً للضمير الذي يتحمّله الفعل، وهذا الضمير هو الفاعل سواء أكان متصلاً أم مستتراً، وإلا فيكون الفاعل اسماً ظاهراً مسنداً إلى الفعل واقعاً بعده، كأن نقول: ذهب للصوص بالخير كله.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا نَقُولُ:

القاعدة العامة أنه إذا كان الاسم المتقدم جمعاً فإن الضمير العائد عليه يكون متصلاً موضوعاً للجمع، جرياً على قاعدة المطابقة بين الضمير ومرجعه، ولو أن المؤلف مثلاً لمرجع الضمير بجمع مذكر سالم لا نكشف أمره منذ البداية، لأن الضمير العائد ههنا لا يكون إلاّ واو الجماعة، نحو (المدرسون وصلوا) ولا يقال (وصل) على توهم أن الفاعل ضمير مستتر تقديره هم إلاّ في مخيلته.

لكن الذي فعله، وهو قاصدٌ لذلك، أنه ساق ثلاثة ألفاظ: (الجيش، الجراد، اللصوص)، وهي على الترتيب: اسم جمع، اسم جنس، جمع تكسير، وما كانت هذه صفته فإن الضمير العائد عليها له صورتان: أن يكون مجموعاً، حملاً على معناها الذي يدل على الجمع، وأن يكون مفرداً، حملاً على لفظها الذي خالف بناء جميع الصحيح، وهو في هذه الحالة الثانية كثيراً ما يكون مفرداً مؤنثاً، وقديماً قال النحاة: كل جمع مؤنث.

(1) شرح التسهيل لابن مالك 121/1.

(2) لا، تشاف 911.

(3) شرح الكافية للمرضى 408/2-413.

(4) جنایہ سیویہ: 51.

فمن أمثلة اسم الجمع قولنا: الـركب ارتحلوا، ويجوز: الـركب ارتحل.

ومن أمثلة اسم الجنس: العرب انتصروا، ويجوز: العرب انتصرت.

ومن أمثلة جمع التكسير: الرجال جاؤوا، ويجوز: الرجال جاءء.

وهذه الأمثلة تظهر بما لا يدع مجانا للشك أنّ الضمير العائد حين يراعى في مرجعه معنى الجمع لا يكون إلّا متصلاً مجموعاً، أما إذا كان مفرداً فلا يكون إلّا مستتراً يقدّر بـ هو أو هي، ولا يجوز بأيّة حال أن يكون تقديره (هم)، لأن مرجع الضمير عند أفراد عائده يعامل معاملة المفرد، ومثل ذلك قولنا (النساء قامت) فنضمّر الفاعل في قام ونقدّره بـ هي، بدليل تاء التأنيث اللاحقة للفعل، فإنها تدل على المفرد المؤنث، ولو كان الضمير مقدّراً بـ هنّ كما يقتضيه قياس كلام المؤلف في تقدير (هم) لما لزمّت الفعل هذه التاء، ولا ندري لو سقطت إلام ستؤول العبارة وكيف سينتأى تقدير ضمير الجمع (هنّ) بعد الفعل.

## الخاتمة:

كشفت هذه النظرات على نحو لا يقبل التأويل، أن غاية هذا الكتاب الذي سماه صاحبه "جناية سيبويه" هي الدعوة، بلا موارد، إلى أطراح العربية الفصحى، وهذم أسوارها، بدعوى أن هذه اللغة لا تواكب العصر، وأن قواعدنا تحول دون تعلمها وانتشارها، ناهيك عن أنها ليست من صنع العرب أصلاً.

وما دعا إليه المؤلف من إحلال العاميات محلّ الفصحى ليس بالجديد، ولذا فلن يكون مستغرباً أن تقع عيناه على عاميّة الأفلام المصريّة القديمة بديلاً للعربية الفصحى لغة الأدب والعلوم والمعارف.

وأظهر البحث أيضاً أن هذا الكتاب لم يبين أصلاً على نقد القوانين التي أقيمت عليها قواعد العربية، ولم يلتفت إلى مناهج النحويين في بناء هذه القواعد، بل تعلق ببعض مصطلحات الإعراب، وبشيء مما اشتملت عليه المختصرات التعليمية المعاصرة، ولا سيما المدرسي منها، وما سوى ذلك فالمؤلف لم يطلع على كتاب سيبويه، وهو الجاني عنده، بل إن في كلامه ما يكشف عن جهله بمضمونه! وأغلب الظن أيضاً أنه لم يقرأ مصنفًا واحدًا في النحو، ولم يجاوز مقدمات بعض الكتب في أحسن الأحوال، ولذا جاء فهمه للمسائل التي عرض لها قاصراً مشوهاً، ولن يكون مستغرباً إذا تبين لنا بعد ذلك أن الرجل ليس من أهل العربية أصلاً، لما يلمسه القارئ من ضعف في تمثله العربية وطرائق تعبيرها.

ويبين هذا البحث أن الأسس التي بُني عليها النقد -إن صحَّ هذا الوصف- هي أسس فاسدة لا تثبت أمام أدنى نظر، وجلَّ ما ساقه في هذا الباب إنما صدر عن قلة استقراء، وعدم استيعاب لأقوال النحويين، وعن جهل لا يخفى ببنية العربية وخصائصها ومسالكها في التعبير. وما درج عليه في أثناء نقده من اقتطاع الأمثلة وعزلها عن سياقها ثم الحكم عليها بما يظنه مفسداً لأقوال النحويين =

أمرٌ يثير الضحك، لأنه لا ينطلي إلا على أمثاله.

وقد خيل له أيضاً أن ما جرى عليه في كتابه من خطابة في الأسلوب كثرت فيها السخرية من النحويين وقواعدهم ومن أهل اللغة، وكثرت فيها عبارات الدهشة والاستغراب والإنكار والعجب، وما إلى ذلك من غيرة مصطنعة على العربية والقرآن الكريم= قد يستر ما فيه من عورات، فيستحوذ على عاطفة القارئ إن أخفق في استمالة عقله.

ومهما يكن فإن ما في هذا الكتاب لا يمكن النظر إليه بأية حال على أنه جرأة في الطرح أو النقد، لأن المسألة لا تتعلق بتأويل نص أو بالتضجر من قواعد اللغة، بل تمسّ كيانه لغوياً برمته، سعى المؤلف إلى تقويضه ونشر الفوضى في أركانه، فهي إذا هوية الأمة وركن من أركان بقائها، ومثل هذا العبث لا يجوز السكوت عليه.

وأخيراً لسنأ ندعي أن قواعد العربية يجب أن تكون بمنأى عن النقد والتوجيه والإصلاح، فهذا لا معدل عنه ما دمنا نسلم بأن اللغة كائن حي، بيد أن الإصلاح له مقدمات لا بد من معرفتها، وعلينا أن نفرّق عند كل إصلاح بين تلك الأصول العقلية التي استظهرها الأوائل في استنباط القوانين التي جرى عليها العرب في كلامهم، وما بني على هذه الأصول من تطبيقات، هذه التطبيقات هي ما تكون عادة مظنة لمعاودة النظر نقداً وتوجيهاً وإصلاحاً، لتسير القواعد جنباً إلى جنب مع اللغة وترتقي بارتقائها.

أمّا العربية الفصحى فلا عيب فيها ولا قصور، وإنما العيب في أبنائها الذين بلغ بهم الحياء أن يكتفوا بها لغة للمناسبات مع أنها أطوع لهم من عاميتهم على التعبير، وهي لغة فيها من سمات الخصوبة والارتقاء ما لا نظنه في لغة أخرى.

\*\*\*

### المصادر والمراجع:

- الخصائص تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تح. محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- شرح الشافية لرضي الدين الأستراباذي، تح. محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
- شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط مصورة، مؤسسة الصائق، طهران، 1978.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأنلسي، تح. د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، تأليف عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط2، 1979.
- أمالي ابن الشجري، تح. د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، 1992.
- جناية سيبويه (الرفض التام لما في النحو من أوهام) تأليف زكريا أوزون، دار الرئيس، لندن، 2002م.

مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر  
1972.

- النحو الميسر، تأليف د. محمد خير حلواني، دار  
المأمون للتراث، ط1، 1997.

- النحو الوافي، تأليف عباس حسن، دار المعارف  
بمصر، ط5.

- النحو والصرف تأليف: عاصم بيطار، منشورات  
كلية الآداب، جامعة دمشق، 1990م.

- شرح اللمع للكوفي عمر بن إبراهيم الزبيدي (539  
هـ) تح. محمود الموصلي، رسالة جامعية،  
جامعة دمشق 2002.

- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية،  
مصر، عالم الكتب ومكتبة المتنبي، بلا تاريخ.

- كتاب سيبويه، تح. عبد السلام هارون، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب: 1977.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح. د.  
محمد كامل بركات، جامعة أم القرى 2001.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تح. د.

